كيلا تنتكس العلاقات الخليجية ـ الهندية!

د. عبدالله المدني
elmadani@batelco.bh

خطت العلاقات الخليجية – الهندية خطوات سريعة إلى الأمام في شتى المجالات في السنوات الأخيرة ضمن سياسة "التوجه شرقا" التي إلتزمت بها دول المنظومة الخليجية، ولاسيما منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي وإنتهاء الثنائية القطبية، وما حدث على هامش الحدثين من إنفتاح الهند اقتصاديا ونبذها لسياسات التخطيط المركزي وما تلا ذلك من بروز الهند على الساحة الدولية كقوة اقتصادية وصناعية وعلمية وعسكرية صاعدة.

ومما لاشك فيه أن الزيارة التاريخية الناجحة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للهند في يناير 2006 وحلوله كضيف شرف في احتفالات الأخيرة بعيدها الوطني فتحت آفاقا واسعة أمام رسم علاقات جديدة ومتينة ثنائية وجماعية على قاعدة المصالح المشتركة من بعد سنوات طويلة تخللتها الشكوك والهواجس المتبادلة بسبب عوامل خارجية مثل العامل الباكستاني، والعلاقات الاستراتيجية بين نيودلهي وموسكو، ووقوف الهند في صف ما كان يعرف بـ "معسكر الأنظمة العربية التقدمية" ضد ما وصف ظلما بـ "معسكر الدول العربية الرجعية"، ناهيك عن إعتماد الهند للنهج الاشتراكي الذي حال دون ارتباطها بدول الخليج بعلاقات استثمارية وشراكة اقتصادية مفيدة للطرفين، إضافة إلى عتب الهند لطرها من أكبر محفل إسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي) وقت تدشينه في الرباط في عام 1969 إرضاء لباكستان.

إن زيارة خادم الحرمين الشريفين المشار إليها أزالت الكثير من الجفاء والركود وخلقت مناخا جديدا ساعد دول المنظومة الخليجية على الاستفادة القصوى من الهند الصديقة في مختلف المجالات، فراحت اللقاءات تعقد بين الجانبين على أعلى المستويات، ومعها تمّ توقيع العديد من الاتفاقيات وتشكيل الكثير من اللجان المشتركة لتعزيز الروابط التجارية والثقافية والاجتماعية التي لها من العمر آلاف السنين، وإنْ كان عمر العلاقات الدبلوماسية لايتجاوز أربعة عقود (باستثناء العلاقات الدبلوماسية بين الرياض ونيودلهي التي دشنت في عام 1952)

> أحسن جلالة الملك المفدى صنعاً حينما اجتمع بزعيمة حزب «بهاراتيا جاناتا» المعارض خلال زيارته لنيودلهي

ومن محاسن الصدف أن جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه اختتم زيارة ناجحة بكل المقاييس للهند قبيل وقت قصير من زيارة مسؤول خليجي رفيع آخر هو صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية ووزير دفاعها الذي بحث مع نظرائه الهنود تمتين العلاقات السعودية والخليجية مع الهند أكثر فأكثر لتصبح الأخيرة ليست شريكة اقتصادية ومستوردة رئيسية للنفط الخليجي فحسب وإنما أيضا حليفة إستراتيجية، وشريكة في مسائل الأمن والدفاع عن بحيرة الخليج وامتداداتها في بحر العرب والمحيط الهندي، وذلك كترجمة فعلية لما دعا إليه وزير الخارجية السعودي سمو الأمير سعود الفيصل في عام 2004 خلال حوار المنامة. وتحتل هذه المسألة أهمية قصوى اليوم بعدما خانت الدولة الغربية الكبرى عهودا طويلة من التحالف والصداقة والتعاون مع دول الخليج العربية وراحت تعقد الصفقات المريبة من وراء ظهرها مع النظام الإيراني المشاكس الساعي إلى زعزعة أمن المنطقة وغرس بذور الفتنة والشقاق بين أبنائها.

ومناسبة هذا الحديث هو أن الهند ستواجه قريبا جدا استحقاقات تشريعية قد تؤدي إلى خروج حزب المؤتمر الهندي الحاكم من السلطة لصالح حزب المعارضة الرئيسي المتمثل في "بهاراتيا جاناتا" ـ كما تقول معظم المؤشرات ـ وبالتالي تسلم السيد "ناريندرا مودي" رئاسة الحكومة الهندية في السنوات الخمس القادمة. و"مودي"، الذي يُعتبر شخصية مثيرة للجدل كونه ـ كما يقول خصومه ـ لم يتحرك بما فيه الكفاية للجم أعمال العنف من قبل الهندوس ضد المسلمين في ولاية غوجرات حينما كان رئيسا للحكومة المحلية لهذه الولاية قبل عدة سنوات، يحظى اليوم بشعبية كبيرة لأن خطابه الانتخابي يعتمد على القضاء على الفساد الذي يعتبر أحد أسباب تراجع شعبية حزب المؤتمر إلى جانب أسباب أخرى مثل تراجع معدلات النمو وزيادة نسبة البطالة، ناهيك عن أن الرجل حقق في غوجرات أثناء قيادته لها ما يشبه المعجزة الاقتصادية.

وإذا ما صدقت التوقعات ووصل "مودي" إلى سدة الحكم، فإن الحدث يجب ألا يقلق مضاجع صانع القرار الخليجي وألا يرى فيه تهديدا لمسلمي الهند. ذلك أن الرجل ستحكمه، في سياساته وقراراته، قيود ومعطيات واعتبارات غير تلك التي حكمته يوم أن كان مجرد رئيس لحكومة محلية صغيرة، وبالتالي فلن يكون في وارد تشويه صورته بمعاداة المسلمين عبر اتخاذ مواقف عنصرية تجاههم أو الاستخفاف بحقوقهم وثقلهم الانتخابي. والدليل يمكن أن نستعيره مما حدث مع زميله رئيس حزب "بهاراتيا جاناتا" الأسبق "أتال بيهاري فاجباي" الذي وصم بالتعصب القومي والديني، لكنه حينما حكم الهند في الفترة ما بين عامي 1998 و2004 أثبت أنه زعيم معتدل ومتفهم للطموحات العرقية والجهوية والدينية لكافة أطياف الأمة الهندية، بل كان في مقدمة من رشحوا عالم الصواريخ المسلم البروفسور أبوبكر زين العابدين عبد الكلام لتولي منصب رئاسة الجمهورية الهندية.

إن المسلمين الهنود في اعتقادي، ومن خلال خبرتي الميدانية، يتمتعون في ظل نظام بلادهم الديمقراطي الراسخ بالكثير من المزايا التي يفتقدها إخوتهم في أماكن كثيرة أخرى، فلنتركهم وشأنهم ليتدبروا مشاكلهم دون اقحام أنفسنا في شؤونهم وحمل راية الدفاع عنهم. فتلك أمور داخلية لا تتسامح معها الحكومة الهندية – كائنا من كان زعيمها – مثلما لا تسمح حكوماتنا بالتدخل في شئونها الداخلية. أما خلاف ذلك فسوف يعقد علاقات دولنا مع الهند ويعيدها إلى المربع الأول، كما سيوفر الفرصة لأعدائنا على الضفة الأخرى من الخليج للاصطياد في الماء العكر والتودد للهنود على حساب مصالحنا.

وأخيرا فإني أعتقد أن جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه أحسن صنعا أثناء زيارته الرسمية الأخيرة لنيودلهي حينما عقد اجتماعا خاصا مع زعيمة حزب "بهاراتيا جاناتا" المعارض.

للرجوع للمقالات السابقة

تسـميم العقـــول بشـعارات الثـــورة

صلاح الجودر
Sh.s.aljowder@gmail.com

منذ اليوم الأول لإطلاق شعار الثورة الإيرانية (تصدير الثورة) والمنطقة العربية تعيش حالة من الاضطراب والإرباك، احتلال (الجزر الإماراتية الثلاث، طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى)، وحروب (حرب الخليج الأولى مع العراق)، وتدخلات في شؤون الدول (تحرشات في مواسم الحج بالسعودية)، ومؤامرات وانقلابات (في البحرين والكويت)، فقد أدخل الخميني في دستور بلاده بنوداً خاصة لتصدير الثورة لأتباع المذهب بالدول العربية، وهو بذلك يستهدف الطائفة الشيعية في دول المنطقة العربية، لتحريضهم ضد أنظمتهم وفق شعارات دينية وتاريخية ومذهبية.

خمس وثلاثون عاماً والنظام الإيراني يسعى لتجيير أبناء الطائفة لتبني شعار (تصدير الثورة)، واحتوائهم ضمن أجندته التوسعية، وتعظيم الولاء للمذهب على حساب الوطن، بل سعى لتحطيم الانتماء العروبي في مقابل مشروع ولاية الفقية التوسعي، والمؤسف أن بعض أبناء الطائفة قد تأثر بتلك الشعارات البراقة، فباع وطنه ومجتمعه لمشروع إيراني توسعي، حتى إن الكثير من التقدميين والليبراليين قد تأثروا بتلك الشعارات الثورية، فانساقوا خلفها في المسيرات مكبرين وهم لم يسجدوا لله سجدة! فأصبحوا جزءًا من المشروع الإيراني الصفوي بلباس الأفندية!!.

المتأمل في الأحداث التي عصفت بالبحرين يرى بأنها صور من العراق المحتل من قبل المليشيات الإيرانية التي دخلت مع القوات الأمريكية عام 2003م، فالجميع يعلم أهداف إيران التوسعية بالمنطقة، فالبحرين أصغر الدول العربية مساحة نصب عينيها وتعتبرها في الأجندة الصفوية المحافظة الرابعة عشرة، وإن كانت تلك المزاعم قد إختفت أيام شاه إيران إلا أنها مع الثورة الإيرانية قد عادت من جديد، فإيران تسعى لأن يكون لها موضع قدم على الضفة الغربية من الخليج العربي، وليس هناك – في نظر ساستها – من البحرين التي تعتبر خاصرة دول مجلس التعاون، ونصف سكانها من أتباع المذهب الجعفري، لذا يمكن الضغط عليها لإحتوائها.

الإصلاحيون والتنوريون قبل ثمانينيات القرن الماضي تحملوا مسؤولية تحديث المجتمع وتنويره، وسعوا إلى مدنية الدولة من خلال تشريعاتها وقوانينها، ولكن ما أن جاء نظام الحكم في إيران بداية عام 1979م حتى تعرضت المنطقة إلى حالة من التقهقر إلى الوراء، وجاءت معها سموم الفتنة الطائفية بعد استنساخ بعض الصور التاريخية المأزومة من معركة الجمل وصفين، من هنا تم تدمير الخطوط الفكرية والمعرفية لقيادات هذا المجتمع، بل تم التغرير بالشباب والناشئة لتدمير وطنهم بالقنابل الحارقة والإطارات المشتعلة تحقيقاً لمشروع إيران الصفوي (تصدير الثورة)!!.

النظام الإيراني لازال يحلم باحتلال البحرين، وقد أعد العدة لذلك في فبراير عام 2011م، ولكن الله تعالى خيب آماله حينما شاهد أبناء البحرين في تجمع الفاتح وهم يرفعون الأعلام البحرينية وشعارات استقلال البحرين وعروبتها، رافضين للعنف والإرهاب والتدخل الإيراني، ومما زاده حسرة وندامة حينما شاهد قوات درع الجزيرة وهي تدخل البحرين دفاعاً عن استقلالها وعروبتها وفق المعاهدة الخليجية (الدفاع المشترك) التي تنص على: (إن أي خطر يتهدد إحدى الدول إنما يهددها جميعها).

لا شك أن المعارضة البحرينية (الفاتح وأتباعه، والوفاق وتوابعها) لها مطالبها المشروعة، سياسية واقتصادية واجتماعية، ولكن يعيش في ثنايا هاتين المعارضتين قوى دينية متطرفة، وهي جماعات إرهابية قد تم تصنيفهم مؤخراً على قائمة الإرهاب الدولي، فالمتأمل في المسيرات والإعتصامات الأخيرة يسمع الشعارات العدائية للمجتمع، الموت والتسقيط والرحيل، وهي شعارات إقصائية أحادية لا تنسجم مع مفهوم الدولة المدنية الحديثة القائم على الديمقراطية والتعددية.

نؤمن بأن هناك مطالب مشروعة ولكن حينما تختلط بأعمال الإرهاب والعنف والتخريب فإن المجتمع له موقف منها، فالجميع يعلم بأن قوى الظلام والإرهاب تتخفى في الحراك السياسي السلمي، حتى إذا ما جاءت الفرصة انقضت على رجال حفظ الأمن والمواطنين والمقيمين بالقنابل والحجارة والإطارات المشتعلة.

المسؤولية اليوم تحتم على أبناء هذا الوطن، سنة وشيعة، أن يقفوا مع قيادتهم السياسية وعلى رأسها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة الذي يقود المجتمع في ظل ظروف عصيبة، فالجميع يعلم حجم المؤامرة التي تتعرض لها البحرين والخليج، والتي تحتاج إلى حكمة وهدوء، فقد استطاع جلالته أن يوقف حمام الدم والصدام الطائفي عام 2011م.

لاولئك الواهمين بالمشروع الإيراني الصفوي في البحرين والخليج النظر إلى الداخل الإيراني ليروا حجم المأساة التي يعيشها الشعب الإيراني، فلا ديمقراطية ولا تعددية، وأكبر الشواهد هي الانتخابات الإيرانية الأخيرة التي شهدت حالات من التزوير، وليتأملوا في الكراهية التي تحيطت بالنظام الإيراني من كل جانب، فدول العالم تضع النظام الإيراني على قائمة الأنظمة الراعية للإرهاب.

من هنا فإن المسؤولية تحتم رعاية الشباب والناشئة، والعناية بهم وبمراكز تواجدهم، فكم أعجبني وأنا أرى الشاب وهو يسير بجانب والديه في مراكز التربية ومعاهد التعليم، فالحذر اليوم من الفضاء المفتوح ومراكز التواصل الاجتماعي التي تسعى إلى تسميم العقول بشعارات الثورة والفداء!!.

> الأحداث التي عصفت بالبحرين صور من العراق المحتل من قبل المليشيات الإيرانية

للرجوع للمقالات السابقة